



2026/10/6

الدور المتصاعد لتركيا في بنية الطاقة العالمية الهشة

الكاتب: Doç. Dr. Anıl Çağlar ERKAN

ترجمة: د. يوسف علاء عباس

● ورقة ترجمات

الدور المتصاعد لتركيا في بنية الطاقة العالمية الهشة

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط / قسم الأبحاث / الترجمة والتحرير

الإصدار/ ترجمات

الموضوع/ شؤون إقليمية ودولية

الكاتب/ Doç. Dr. Anıl Çağlar ERKAN

ترجمة/ د. يوسف علاء عباس

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرٌ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصُّ العراق بنحو خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهتمُّ الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2026

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

كما يتضح من مسألة مضيق هرمز، فقد بلغنا مرحلة أصبحت فيها البنية المعتمدة على عدد محدود من الممرات الإستراتيجية في منظومة الطاقة العالمية غير قابلة للإدارة بالطرق التقليدية. وقد أسهمت هذه البيئة من التوترات الجيوسياسية المتسارعة في زيادة القيمة الإستراتيجية للدول القادرة على تنويع إمدادات الطاقة وتوفير مسارات آمنة وموثوقة.

بنية الطاقة العالمية المتغيرة وموقع تركيا

يشهد نظام الطاقة العالمي، اعتباراً من عام 2026، واحدةً من أبرز اختبارات الأمن التي عرفها خلال نصف القرن الأخير. فبعد الصراع الأمريكي-الإسرائيلي-الإيراني الذي بدأ في فبراير/شباط 2026، أدت الاضطرابات الكبيرة التي طالت حركة العبور عبر مضيق هرمز إلى الكشف بصورة جلية عن هشاشة هذا الممر الإستراتيجي، الذي يمر عبره نحو خمس إمدادات النفط العالمية وتجارة الغاز الطبيعي المسال. وبالتالي، لم تعد المسألة تقتصر على انقطاع مؤقت في الإمدادات، بل تم بلوغ مرحلة أصبحت فيها البنية المفرطة الاعتماد لمنظومة الطاقة العالمية على عدد محدود من الممرات الإستراتيجية غير قابلة للإدارة بالطرق التقليدية. وقد أسهمت هذه البيئة من التوترات الجيوسياسية في زيادة القيمة الإستراتيجية، بوتيرة سريعة نسبياً، للدول القادرة على تنويع إمدادات الطاقة وتوفير مسارات آمنة وموثوقة وقابلة للتنبؤ.

وفي هذه الظروف تحديداً، تبرز تركيا بوصفها دولةً تتخذ خطوات ملموسة وقابلة للقياس نحو التحول إلى مركز إقليمي للطاقة، من خلال الجمع بين الإمكانيات التي يتيحها موقعها الجغرافي وإستراتيجية منهجية للاستثمار في البنية التحتية بدأت منذ مطلع الألفية الثانية. كما تكتسب التقييمات التي عرضها وزير الطاقة والموارد الطبيعية التركي (ألب أرسلان بيرقدار) أهمية خاصة، لما تقدمه من صورة عن الملامح الراهنة لهذا التحول، فضلاً عن الأهداف المرتبطة بالمرحلة المقبلة.

من الأزمة إلى إطار جديد للتعاون

يشكّل خط كركوك-جيهان العمود الفقري للعلاقة في مجال الطاقة بين تركيا والعراق، وقد أنشئ بموجب اتفاقيات أبرمت في سبعينيات القرن الماضي، إذ دخل خط الأنابيب الأول حيز التشغيل عام 1977، فيما دخل الخط الثاني الخدمة عام 1987. وتُظهر هذه الجذور التاريخية الممتدة لأكثر من خمسين عاماً أن الخط لا يمثل مجرد بنية تحتية تقنية لنقل الطاقة، بل يجسّد أيضاً الذاكرة المؤسسية للدبلوماسية في مجال الطاقة بين البلدين. غير أن الخط ظل معطلاً فعلياً لفترة طويلة عقب القرار الذي أصدرته غرفة التجارة الدولية في إطار إجراءات التحكيم التي بدأت عام 2014، في حين لجأت تركيا إلى الاستئناف للطعن في هذا القرار.

وفي خضم هذه العملية، فإن مواجهة تركيا لالتزام مالي كبير تُعدّ أمراً لافتاً، من حيث إنها تُظهر أن دبلوماسية الطاقة لا تقوم على الفرص فحسب، بل تتطوي كذلك على مخاطر قانونية. وفي هذا السياق، تمثلت المقاربة التي اتبعتها تركيا في عدم ترك المسألة عالقة في إطار النزاع، بل في إبداء إرادة لإنهاء الاتفاقية القديمة الممتدة لخمسين عاماً بموجب قرار رئاسي صدر في 20 يوليو/تموز 2026، وإنشاء إطار جديد أكثر فاعلية يقوم على المصالح المشتركة للطرفين.

وقد تمثلت النتيجة الملموسة لهذه الإرادة في الاتفاقية الموقعة في 1 أغسطس/آب 2026 بين شركة بوتاش (BOTAS) وشركتي سومو (SOMO) ونفط الشمال (NOC) العراقيتين، وهي اتفاقية تمتد لمدة عام وتشمل طاقة نقل تبلغ 750 ألف برميل يومياً. وكما أوضح الوزير بيرقدار، من المتوقع أن توفر هذه الاتفاقية للاقتصاد التركي إيرادات سنوية من رسوم النقل تُقدّر بنحو 500 مليون دولار، أي ما يقارب 25 مليار ليرة تركية. والأهم من

ذلك، يجب النظر إلى هذه الخطوة بوصفها خطوة تأسيسية لنموذج جديد للتعاون في مجال الطاقة، يحل محل البنية الخلافية التي كانت موضوعاً للتحكيم في الماضي، ويتيح لكلا البلدين تحقيق مكاسب مشتركة.

وفي السياق ذاته، فإن دخول شركة البترول التركية في شراكة بحصة قدرها 15%، إلى جانب شركتي BP و ConocoPhillips، في مكمني بابا وعفانة في كركوك، وكذلك في حقول باي حسن وجمبور وخباز، يُظهر أن تركيا لم تعد تقتصر على دور نقل النفط فحسب، بل أصبحت منخرطة في اقتصاد الطاقة الإقليمي بوصفها طرفاً مباشراً في سلسلة الإنتاج.

توسيع الطاقة الاستيعابية والارتباط بالبصرة

إن عدم استخدام سوى نصف الطاقة الاستيعابية الحالية البالغة 1.5 مليون برميل يومياً يشير إلى أن المشروع لا يزال في المراحل الأولى من عملية نضجه. ووفقاً لما أفاد به الوزير بيرقدار، يتمثل الهدف في رفع طاقة الخط إلى كامل قدرته الاستيعابية، بل وزيادتها، من خلال استثمارات إضافية، إلى ما يصل إلى 2.5 مليون برميل يومياً.

ويتمثل المشروع الكبير الثاني الذي سيكون حاسماً في تحقيق هذا الهدف في مد خط الأنابيب من كركوك إلى البصرة. وبما أن الجزء الأكبر من إنتاج النفط العراقي يتم في جنوب البلاد، فإن هذا الربط يمكن أن يؤدي دوراً إستراتيجياً محورياً، سواء في تنويع صادرات العراق أو في تعزيز إيرادات تركيا من العبور. وإضافة إلى ذلك، فإن امتلاك هذا الخط الموسّع إمكانية التحول إلى بنية إقليمية رئيسية لا تقتصر على نقل النفط العراقي، بل يمكنها أيضاً نقل إنتاج دول الخليج المجاورة، مثل الكويت، من شأنه أن يرتقي بموقع تركيا من إطار علاقة ثنائية منفردة إلى موقع مركز إقليمي متعدد الأطراف.

من ممر للنقل إلى منظومة متكاملة للطاقة

على الرغم من أن مشروع «طريق التنمية»، الذي سيمتد من الخليج العربي عبر العراق وصولاً إلى أوروبا، صُمم في البداية بوصفه ممراً تجارياً برياً وسككياً، فإنه يتحول في المرحلة الراهنة إلى مبادرة متعددة المستويات للتكامل الإقليمي، اكتسب فيها البعد الطاقوي أهمية متزايدة. ومن شأن دمج خطوط أنابيب النفط والغاز الطبيعي، إلى جانب خطوط نقل الكهرباء، ضمن هذا الممر أن يضاعف القيمة الاقتصادية للمشروع.

ووفقاً للحسابات التي عرضها الوزير بيرقدار، فإنه في حال بلوغ الطاقة الاستيعابية مستوى 2.5 مليون برميل يومياً، ستصل القيمة الاقتصادية السنوية إلى ما بين 65 و70 مليار دولار. ومع إضافة مشروع نقل الغاز القطري عبر العراق إلى تركيا وأوروبا من خلال «طريق التنمية»، فإن القيمة الاقتصادية السنوية الإجمالية للنفط والغاز الطبيعي ستصل إلى 80 مليار دولار. وعلى مدى منظور يمتد لخمس وعشرين سنة، يُتوقع أن يعادل هذا الرقم حجماً اقتصادياً يبلغ نحو تريليوني دولار. وتُظهر هذه الأرقام أن «طريق التنمية» لم يعد مجرد مشروع للنقل، بل أصبح أحد العناصر الأساسية الحاملة لأمن الطاقة والتكامل الاقتصادي الإقليمي.

رؤية التحول إلى مركز إقليمي لتجارة النفط

يتمثل أحد العناصر الأخرى البارزة في إستراتيجية تركيا للطاقة في الهدف الرامي إلى تحويل جبهان إلى مركز دولي لتجارة النفط والمنتجات النفطية، أو ما وصفه الوزير بيرقدار بأنه نوع من «روتريدم» للطاقة. ومع احتساب ما بين 550 و600 ألف برميل يومياً يتم نقلها عبر خط أنابيب باكو-تبليسي-جيهان، وإمكانية رفع هذه الكمية إلى مليون برميل يومياً بالاستفادة من الطاقة الاستيعابية غير المستخدمة حالياً، وإضافة 2.5 مليون برميل

يوميّاً من خط العراق، يُتوقع أن تتمكن جيهان من استضافة حجم تجاري يعادل نحو 3-3.5% من الطلب العالمي على النفط. ومن شأن دمج قدرات التخزين والبتروكيماويات والتكرير ضمن هذه الرؤية أن يمنح جيهان إمكانية التحول من مجرد نقطة لشحن النفط إلى مركز إقليمي لا تقتصر وظائفه على عمليات النقل، بل تشمل أيضاً التسعير. وفي حال تحقق هذا التحول، فإن موقع تركيا في تجارة الطاقة في منطقة شرق البحر المتوسط سيشهد قفزة نوعية.

توطين مصادر الغاز الطبيعي

تتمثل إحدى أبرز نقاط التحول الملموسة في منظومة أمن إمدادات الطاقة في تركيا في حقل صقاريا للغاز، الذي اكتُشف في البحر الأسود عام 2020. وقد بلغ حجم احتياطات هذا الاكتشاف نحو تريليون متر مكعب، ودخل مرحلة الإنتاج عام 2023، ويُستخدم الغاز المنتج منه حالياً في نحو 4 ملايين منزل. ويُستهدف رفع هذا الرقم إلى 8 ملايين منزل بحلول نهاية عام 2026، وإلى 16 مليون منزل بحلول عام 2028.

وسيكون دخول منصة الإنتاج العائمة «عثمان غازي» حيز التشغيل، إلى جانب توجيه أسطول الحفر الحالي نحو زيادة الإنتاج، عاملاً حاسماً في تحقيق هذه الأهداف. ولا تمثل هذه العملية مجرد زيادة تقنية في الإنتاج، بل تعني أيضاً انخفاضاً هيكلياً في فاتورة واردات الطاقة التركية، إذ إن وصول تركيا، بفضل استثماراتها في البنية التحتية، إلى قدرة محتملة على توفير ما بين 70 و80 مليار متر مكعب سنوياً من الإمدادات، في حين يبلغ استهلاكها السنوي نحو 60 مليار متر مكعب، قد مهّد الطريق أمام الدول الأوروبية لطرح مطالب بشأن تصدير غاز صقاريا.

ويُظهر هذا التطور أن تركيا لا تتحول إلى فاعل يقلل اعتماده الخارجي على الطاقة فحسب، بل تتطور أيضاً إلى موقع المورد الإقليمي للطاقة.

التحقق من فاعلية إستراتيجية التنويع

برز الاختبار الحقيقي لإستراتيجية تركيا لأمن إمدادات الطاقة خلال أزمة هرمز التي شهدتها عام 2026. وفي هذا السياق، ارتفعت أسعار خام برنت بنسبة 50%، في حين ارتفعت أسعار الغاز الطبيعي الأوروبية بنسبة 45% خلال الفترة الممتدة من اندلاع الحرب في فبراير/شباط 2026 حتى مايو/أيار 2026؛ وقد قُدِّر أن يؤدي ذلك إلى فرض عبء إضافي على فاتورة واردات الطاقة التركية لعام 2026 قد يصل إلى 14 مليار دولار. غير أن النقطة الحاسمة التي شدد عليها الوزير بيرقدار هي أن تركيا، رغم هذه التقلبات العالمية، لم تواجه نقصاً فعلياً في إمدادات النفط أو الغاز الطبيعي أو الكهرباء. وتُعد هذه النتيجة مخرجاً ملموساً لإستراتيجية التنويع التي طُبقت بصورة منهجية منذ عام 2016، وليست نتيجة عرضية.

وقد أدى الجمع بين الغاز الروسي الوارد عبر خطي «السييل التركي» و«السييل الأزرق»، والغاز الأذربيجاني عبر خط «تانااب»، وزيادة قدرة تركيا على استيراد الغاز الطبيعي المسال (LNG) خمسة أضعاف بفضل استثمارات وحدات التخزين وإعادة التغويز (تحويل الغاز السائل إلى الحالة الغازية) العائمة (FSRU)، إلى جانب إدخال غاز البحر الأسود المحلي في منظومة الإمداد، إلى منح تركيا بنية متعددة المستويات لأمن الإمدادات، لا تعتمد على مسار واحد أو مورد واحد.

كما أن دخول منشأتي تخزين الغاز الطبيعي تحت الأرض في سيليفري وبحيرة طوز إلى فصل الشتاء بنسبة امتلاء بلغت 100% يجسد الميزة النسبية التي تتمتع بها تركيا، في

وقت كانت فيه نسبة امتلاء مرافق التخزين في أوروبا تدور حول 57%. وإضافة إلى ذلك، فإن ظهور طوابير للحصول على الوقود وتطبيق إجراءات للحد من مبيعاته في المناطق المجاورة خلال فترة الأزمة، يوضح مدى استثنائية الاستقرار الذي حافظت عليه تركيا في سياقها الإقليمي.

الشراكات الإقليمية والعابرة للقارات

تُظهر دبلوماسية الطاقة التركية، إلى جانب المحور العراقي، توسعاً جغرافياً متعدد الاتجاهات. ويُعد البدء في إيصال الغاز التركماني إلى تركيا، بعد أن ظل هذا الهدف قائماً على مدى ثلاثين عاماً، عبر آلية المقايضة من خلال إيران وبحجم يتراوح بين 450 و500 مليون متر مكعب سنوياً، مكسباً دبلوماسياً مهماً تحقق رغم القيود التي فرضتها بيئة العقوبات الدولية. وفي حال تطور اتفاقية المقايضة هذه إلى مشروع دائم لخط أنابيب عابر لبحر قزوين، فإن ذلك سيوفر تنوعاً مهماً في إمدادات الغاز لكل من تركيا وأوروبا التي تشهد طلباً متزايداً.

وبالمثل، فإن العمليات البحرية الصعبة التي تُجرى في الصومال باستخدام سفينة الحفر «تشاغري بيك» على عمق مياه يبلغ 3500 متر، وأعمال الحفر والاستكشاف الزلزالي المشتركة المخطط لها في الحقول البرية والبحرية في ليبيا، ومشروع الاستكشاف الذي تنفذه شركة البترول التركية في المنطقة الاقتصادية الخالصة لبلغاريا بحصة تبلغ 33%，بالشراكة مع شركتي Shell وOMV، تجسد طموح تركيا في التحول من فاعل إقليمي إلى فاعل في مجال الطاقة على مستوى عابر للقارات.

كما تبرز اتفاقيات الطاقة الشمسية والربط الكهربائي التي وقّعت مع المملكة العربية السعودية، إلى جانب صادرات الغاز الطبيعي إلى سوريا والاستثمارات في خطوط نقل

الكهرباء، بوصفها عناصر مكملة لهذه الدبلوماسية متعددة الاتجاهات. وكما أكد الوزير بيرقدار مستشهداً بمثال شركة Total الفرنسية، فإن حصص الإنتاج التي يتم الحصول عليها في الخارج تمثل، شأنها شأن الإنتاج المحلي، أصلاً يسهم في تعزيز أمن إمدادات الطاقة في تركيا.

إستراتيجية الاستقلال متعدد المستويات

لا يقتصر هدف تركيا في تحقيق الاستقلال في مجال الطاقة على أداء دور فاعل في تجارة الوقود الأحفوري فحسب. فارتفاع القدرة المركبة للطاقة الشمسية من الصفر قبل خمسة عشر عاماً إلى 26-27 ألف ميغاواط اليوم، مع التوقعات بأن تتجاوز الطاقة الشمسية إجمالي القدرة المركبة للطاقة الكهرومائية خلال عام 2026، يعكس سرعة التحول في مجال الطاقة المتجددة. وفي الوقت نفسه، يجري التأكيد على الدور التكميلي للطاقة النووية ضمن هذه المعادلة، في ظل الإشارة إلى الدخول في «عصر كهربائي» جديد أصبحت فيه البيانات والذكاء الاصطناعي عنصرين محوريين.

ويعكس الهدف المتمثل في بدء إنتاج الكهرباء من المفاعل الأول في محطة أكويو للطاقة النووية بحلول نهاية عام 2026، واستكمال تشغيل المفاعلات الأربعة جميعها بحلول عام 2030، إلى جانب خطط الاستثمارات النووية الجديدة في سينوب وتراقيا، والتوجه نحو دمج المفاعلات المعيارية الصغيرة في منظومة الطاقة حتى أفق عام 2050، البعد طويل الأمد لإرادة تركيا في بناء قاعدة طاقة مستمرة وغير معتمدة على الخارج.

كما تُظهر تجارب الحفر الأفقي غير التقليدي التي بدأت في دياربكر، إلى جانب أنشطة المسح الزلزالي والحفر المستمرة في البحر الأسود، أن هدف زيادة الإنتاج المحلي يجري تنويعه جغرافياً. ويُنظر إلى الهدف المتمثل في رفع إنتاج النفط المحلي اليومي إلى 600

ألف برميل بحلول عام 2028 بوصفه خطوة يمكن أن تسهم بصورة مباشرة في معالجة أحد المكونات الهيكلية للعجز في الحساب الجاري.

الجهة الجديدة لاستقلالية الموارد الإستراتيجية

في مجال العناصر الأرضية النادرة، التي تشهد طلباً عالمياً متزايداً بفعل التحول في قطاع الطاقة والرقمنة، يمثل اكتشاف احتياطات في منطقة بيليكوفا بإسكي شهير انعكاساً ملموساً لمساعي تركيا إلى ترسيخ موقعها ضمن سلسلة توريد هذه المواد الخام الإستراتيجية. وفي هذا المجال، الذي تستحوذ فيه دولة واحدة على ما يتراوح بين 90 و95% من الإمدادات العالمية، فإن القدرة على الوصول إلى تقنيات المعالجة والتركيز تمثل عاملاً حاسماً لا يقل أهمية عن الاكتشاف ذاته، الأمر الذي يزيد من الأهمية الإستراتيجية لجهود تركيا الرامية إلى تطوير قدراتها التكنولوجية بالتعاون مع الجامعات ومؤسسات البحث العلمي. وبالمثل، يبرز إدخال احتياطي الذهب القابل للاستخراج، البالغ 10 آلاف طن، والذي تُقدّر قيمته الاقتصادية بنحو 1.4 تريليون دولار، إلى مرحلة الإنتاج بوصفه مورداً مكماً يمكن أن يسهم في خفض العجز في الحساب الجاري غير المرتبط بالطاقة.

من الأزمة إلى الفرصة، ومن التبعية إلى المركز

تحولت استثمارات تركيا في البنية التحتية للطاقة، التي امتدت لأكثر من عقدين، إلى مصدر للمرونة في مواجهة بيئة الأزمات العالمية الراهنة. فقد أسهمت اضطرابات الملاحة عبر مضيق هرمز، والتهديدات التي تواجه خطوط الطاقة جراء الحرب الروسية-الأوكرانية، ومجمل المخاطر الأمنية الممتدة على محور البحر الأحمر-البحر المتوسط، في جعل هشاشة منظومة الطاقة العالمية أكثر وضوحاً يوماً بعد آخر.

وفي مثل هذه البيئة، فإن المشهد الذي تقدمه تركيا يتجاوز كونه قصة نجاح منفردة، إذ يمثل نتاج إستراتيجية منهجية ومتعددة المستويات. فعند النظر بصورة متكاملة إلى تنوع خطوط الأنابيب، وزيادة قدرات الغاز الطبيعي المسال، وإنتاج الغاز الطبيعي والنفط محلياً، والتوسع في الطاقة المتجددة، والاستثمار في الطاقة النووية، والسعي إلى تأمين المواد الخام الإستراتيجية، يتضح أن تركيا لا تكفي بتعزيز أمن إمداداتها من الطاقة، بل تتحول أيضاً إلى شريك موثوق في مجال الطاقة ونقطة عبور للفاعلين في منطقتها وأوروبا.

وتستحق إعادة هيكلة خط كركوك-جيهان، وتحول «طريق التنمية» إلى ممر للطاقة، ورؤية تحويل جيهان إلى مركز إقليمي لتجارة الطاقة، المتابعة بوصفها تطورات من شأنها أن تعزز بصورة أكبر موقع تركيا على خريطة الطاقة العالمية خلال العقد المقبل.

المصدر

Kırılgan Bir Küresel Enerji Mimarisinde Türkiye'nin Yükselen Rolü|
Stratejik Araştırmalar Merkezi – STRASAM.ORG ®



لِدَوْلِيَّةٍ فَاعِلَةٍ وَمَجْتَمَعٍ مُشَارِكٍ

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org
